نص ردن

▪ علاء حسن

إلى طويريج

في لقاء تلفزيوني ، ورداً على سؤال افتراضي حول المكان الذي يفضل فيه قضاء إجازته والشخصية السياسية التي سيصطحبها معه ، اعترض رئيس مجلس الوزراء نوري المالكي على أن يرافقه احد السياسيين في إجازته، وقال انه ينتظر انتهاء امتحانات الدراسة الابتدائية ليقضي إجازته، وحددها بيومين في قضاء طويريج، وما ذكره المالكي في اللقاء، انه يواصل عمله من دون تمتعه بعطلة أو إجازة، لان مسؤولياته، تتطلب العمل بشكل مستمر على مدار أربع وعشرين ساعة.

الرؤساء والمسؤولون في الدول الأخرى ومنها العربية، يتمتعون بإجازات طويلة، ومنهم من يقضيها بممارسة هواية الصيد بالصقور والتجوال في الصحراء بسيارات حديثة جدا بمطاردة الغزلان، وآخر يتوجه إلى منتجعات سويسرا، للحصول على المزيد من الهدوء والاسترخاء، وحتى الرئيس الأميركي في إجازته، يذهب إلى منتجع كامب ديفيد للعب الغولف مع عائلته، ويركب الزورق مع زوجته لصيد السمك، بعيدا عن أنظار الخصوم وحتى عناصر رجال الأمن المكلفين بمسؤولية الحفاظ على أمنه الشخصي ، ومثل هذا الترف لاوجود له في العراق، لأن البلاد غارقة بالمشاكل وتفكير المسؤول السابق بتنفيذ رغبته في السفر إلى الخارج ، تصطدم بقلقه ومخاوفه من احتمالات تنفيذ انقلاب عسكري وإذاعة البيان رقم واحد من الإذاعة الرسمية الوحيدة، وبهذا الأسلوب حصلت الانقلابات ودفع العراقيون الثمن باهظا، لأنهم لم يتعرفوا بعد على الديمقراطية.

العراق يعيش أزمة سياسية بسبب اتساع الخلاف بين الأطراف المشاركة في الحكومة، والاتهامات توجه لرئيسها المالكي بمزاعم انه يخترق الدستور، وأقسم الرجل خلال اللقاء التلفزيوني انه متمسك بجميع المواد الدستورية، وأمام ذلك يجب أن يتخلى الآخرون عن إطلاق الاتهامات جزافا من اجل أن يتمتع رئيس الحكومة بإجازته في طويريج، ومن المتوقع أن تواجهه هناك مشاكل من نوع اخر، فهو فسيكون بين ابناء مدينته، ولهؤلاء مطالب واحتياجات تتعلق بتوفير فرص العمل للشباب العاطلين، وتحسين الخدمات، وتطوير المدينة بشكل تصبح فيه تستحق وعن جدارة لقب مسقط رأس أكبر مسؤول في الحكومة المنتخبة.

قضاء طويريج مثل غيره من المدن العراقية الأخرى يضم "كراج النقل والسوك المسكف وشارع على الشط يسمى الكورنيش، فضلا عن بناية كانت مخصصة لنادي المعلمين والموظفين ربما تحولت إلى مقر لأحد الأحزاب أو لوحدة عسكرية " وهذه المظاهر تكاد تكون مشتركة في معظم المدن والنواحي في محافظات وسط وجنوبي العراق، وقضاء طويريج ليست فيه بحيرات أو ملاعب للغولف والهوكي وكرة السلة، ومتنزهات واسعة بإمكانها أن توفر الراحة والاسترخاء لمن يزورها، ومادمت المدينة ستتشرف بزيارة المالكي المرتقبة لقضاء إجازة يومين فقط، وهي بحسب ضوابط وتعليمات الجيش العراقي السابق عبارة عن ورقة "عدم تعرض" بتوقيع آمر السرية أو الفصيل تسمح لحاملها النزول إلى البلدة ، وتلزمه بالالتحاق بوحدته العسكرية بعد نفاد المدة ، وإجازة رئيس الحكومة هي الأخرى ورقة "عدم تعرض" وعلى أهالي قضاء طويريج أن يدركوا هذا الأمر، وعليهم تأجيل طرح مطالبهم لحين احتواء الأزمة السياسية.

المحافظة خصّصت ٤٠ مليار دينار لتنفيذها

كربلائيون: المشاريع الخدمية في أحياء البستنة تشجيع على ظاهرة التجريف

أعرب عدد من أهالي محافظة كربلاء عن قلقهم من ارتفاع أسعار الأراضي السكنية بشكل كبير بعد قرار مجلس المحافظة تخصيص ٤٠ مليار دينار لتنفيذ مشاريع خدمية في أحياء البستنة، فيما وصفوا القرار بأنه تشجيع على تجريف البساتين وتقليص الأراضي الزراعية.

وأوضح المواطن احمد ستار في حديثه لـ"المدى"، ان ظاهرة التجاوز على كل شيء انتشرت بعد العام ٢٠٠٣، ولم تقتصر على التجاوز على الأملاك العامة بل طالت الأراضي غير المشغولة.

□ كربلاء / علي العلاوي

وأضاف إن هذه الأراضي تحولت إلى أحياء سكنية عشوائية يطلق عليها "أحياء التجاوز"، والتي بدورها تشكل ضغطا كبيرا على شبكات الطاقة الكهربائية والماء والمجاري وغيرها من الخدمات.

وأشار ستار إلى أن هناك أيضا تجاوزات على القوانين بسبب ضعف الدولة في حينها، ومن ذلك التجاوز على قانون منع تفتيت الأراضي الزراعية التي تحولت إلى أحياء سكنية زحفت نحو جميع البساتين المحيطة بمدينة كربلاء وخاصة في مناطق البوبيات والإبراهيمية والحسينية والحر والحر الصغير، مؤكدا انه مع إيجاد حل لأزمة السكن ولكن ليس على حساب القانون.

فيما لفت المواطن مهدي الحسناوي إلى أن أي قرار لصالح تثبيت الدور السكنية في أحياء البستنة لابد أن يصاحبه تثبيت لدور أحياء التجاوز وكلاهما مخالف للقوانين النافذة، منوها بان الفرق بين الاثنين هو أن الصنف الأول دفعوا أموالا لقاء البيوت التي يسكنونها ،أما الصنف الثاني هم متجاوزون مجانا.

وتابع بالقول: إن القرار الذي صدر من مجلس المحافظة بتخصيص ٤٠ مليار دينار لتنفيذ مشاريع في أحياء البستنة سيتسبب برفع أسعار الأراضي السكنية في كربلاء "وهي أصلا تباع بأسعار خيالية" إذ وصل سعر المتر المربع الواحد إلى ٤٠ ألف دولار كما صرح بذلك مسؤولون في المحافظة.

وذكر إن القرار يشجع أصحاب البساتين على تحويل بساتينهم إلى أراض سكنية وتقليص المساحات الزراعية بشكل كبير.

إلى ذلك، أفاد مسؤول في إحدى الدوائر التابعة للمحافظة بأن بعض أصحاب البساتين في المناطق المجاورة لمدينة كربلاء وبعض الاقضية والنواحي لجأوا إلى عملية تفتيت البساتين وبيعها كأراض سكنية لمن يرغب بمبالغ خيالية، عازيا ذلك إلى غياب القوانين الرادعة، فضلا عن أن الكثير من المسؤولين يسكنون في هذه الأحياء الجديدة وهم يضغطون باتجاه الحصول على موافقات لتحويل البساتين إلى أراض سكنية.

وبين لـ"المدى" انه بسبب هذا الإجراء حصلت الكثير من المشاكل لأن المالكين الجدد واجهوا مشكلة تسجيل القطع السكنية على أنها عقارات في حين أنها في الأصل بساتين أو أراض زراعية والتي يمنع القانون نقل ملكيتها أو بيعها كأراض سكنية.

واختتم حديثه بالقول: إن قرار تنفيذ مشاريع خدمية في أحياء البستنة لن يساعد في تحول جنس الأرض من زراعي إلى سكني لكون ذلك يحتاج إلى تشريع.

من جهته، قال رئيس مجلس المحافظة محمد حميد الموسوي لـ"المدى": إن أحياء البستنة أصبح عددها بالعشرات في جميع مدن المحافظة ولم تعد الأرض صالحة للسكن وهذا الأمر لا تتحمله الحكومة المحلية الحالية بل الأوضاع التي شهدها العراق بعد سقوط النظام، وكذلك أصحاب البساتين لكونهم تركوا بساتينهم وأراضيهم الزراعية تبور، على حد قوله.

وأوضح إن هذه الأراضي أصبحت الآن داخل المدينة وزحفت عليها الأحياء الأخرى وتم بناء عشرات الفنادق وآلاف الدور السكنية، وهو ما يتسبب بضغط كبير على شبكات الكهرباء والماء والمجاري، وخسائر مادية كبيرة للمحافظة.

ومضى يقول: إن قرار تخصص مبلغ ٤٠ مليار دينار لتنفيذ مشاريع خدمية في تلك المناطق لا يهدف إلى تشجيع تفتيت الأراضي الزراعية بل لأن هذه الأحياء أصبحت أمرا واقعا، لافتا إلى أن هذه الأحياء تختلف عن أحياء التجاوز.

وأشار إلى إن هذا المشروع صادقت عليه لجنة الإعمار في مجلس المحافظة ووزارة التخطيط "ما يعني انه لم يكن كيفيا بل مدروس بهدف التخلص من كل تبعات التجاوزات"، مشددا على المحافظة لن تسمح بالتجاوز من جديد أو تفتيت أراض زراعية أخرى.

لكن عضو اللجنة الزراعية في مجلس النواب فؤاد الدوركي، حذر في تصريح له من خطورة تجريف بساتين كربلاء وتحويلها إلى أراض سكنية.

وقال :إن القوانين السارية تمنع تفتيت وتجريف البساتين لأنها الرئة التي تتنفس منها المدن، وهي تساهم في معالجة مشاكل البيئة التي يعانيها البلد من عواصف ترابية وغيرها، مطالبا بتفعيل فوج متابعة التجاوزات لاتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع تفتيت البساتين.

الكلاب السائبة خطر يهدّد الأطفال والكبار على حدّ سواء في الموصل

الموصل / نوزت شمدين

لم تستطع أم محمود أن تفعل شيئاً إزاء قنبلة النباح التي انفجرت فجأة في باحة منزلها بمنطقة وادي حجر جنوب الموصل، ظلت جامدة وسط كومة الملابس التي كانت تغسلها، فيما كان الكلب المسعور يندفع بشراسة، ليغرس أنيابه في رقبتها وأنحاء أخرى من جسدها.

"أيقظني الألم في المستشفى"، تقول أم محمود في حديثها لـ"المدى"، وتضيف "كان معي اثنتان من بناتي وأحد أولادي الصغار"، شاكرة العناية الإلهية التي أنقذتها مع باقي أفراد أسرتها. إلا أنها ظلت متحيرة من وقوع الحادث الذي كاد أن يودي بحياتها في الرابع والعشرين من الشهر الجاري، متسائلة كيف تمكن الكلب من دخول منزلها بالرغم من انه يقع في حي شعبي مكتظ، وكان الوقت منتصف النهار. حوادث أخرى مماثلة، وقعت في أنحاء متفرقة من مدينة الموصل خلال الشهر الجاري، إذ أصيب العديد من الأطفال بجروح، وبات الأهالي في المدينة يعيشون قلقاً بالغاً من أن تتحول الهجمات إلى ظاهرة، لاسيما أن الكلاب السائبة منتشرة في كل مكان من حولهم، في الشوارع والأسواق، ولا أحد يعرف من سيكون هدفها التالي.

الجهات الصحية الرقابية خلال الأعوام التسعة الماضية، حاولت إيجاد حلول لمشكلة الكلاب السائبة، غير أن تلك الحلول كانت تصطدم دائما بالوضع الأمني القائم في مدينة الموصل، وقال مصدر من تلك الجهات لـ"المدى": "حاولنا استخدام الخراطيش لقتل تلك الحيوانات التي تشكل خطراً على الإنسان، غير أن الجهات الأمنية منعتنا عن ذلك، لكي لا يستفيد الخارجون على القانون من الأمر ويرتكبون جرائم بحجة قتل الكلاب السائبة".

وتابع بالقول: "استخدام السموم غير مجد، وربما تكون له مخاطر على الصحة العامة، لذا فإن الأمر يتوقف الآن على ما يمكن إن تقدمه الجهات الأمنية من مساعدة للقضاء على الكلاب السائبة". ويرى الطبيب البيطري محمد كامل احمد، أن سكوت الحكومة المحلية والجهات الرقابية عن الأمر سيؤدي إلى تكرار الحوادث، مضيفا "بالرغم من أنها أصبحت ظاهرة بالفعل، وكل يوم تسجل المستشفيات حوادث نتيجة هجمات لكلاب شرسة"، وفي الغالب يكون الضحايا من الأطفال أثناء ذهابهم إلى المدارس، بحسب ما ذكر. وأشار في حديث لـ"المدى" إلى أن مجلس محافظة بغداد اتلقى حملة للقضاء على الكلاب السائبة، وخصص أرقام هواتف لتلقي شكاوى المواطنين بهذا الشأن، داعيا مجلس محافظة نينوى إلى تنفيذ حملة واتخاذ إجراءات مماثلة، "خاصة وأن الأمر يتعلق بالمجتمع بأسره، وليس مجرد فئة معينة أو مكان محدود".

ويعتقد البعض من أهالي الموصل، إن إهمال الجهات الرقابية، والتصحر الذي يحاصر المدينة ويزحف باتجاهها خصوصاً من الجنوب والغرب، والنفايات المتراكمة، هي أسباب استفحال ظاهرة الكلاب السائبة وهجماتها المسعورة ضد المواطنين، والحل كما يرون، هو بتشكيل فرق خاصة بإشراف الجهات الأمنية من الجيش والشرطة، للقضاء على الكلاب السائبة، داخل مدينة الموصل، وكذلك في الاقضية والنواحي المحيطة بها.

المواطن حمد الله بهيج من سكان حي الكرامة، ذكر لـ"المدى" أن قائممقامية قضاء الموصل كانت قد أصدرت قراراً بمنع دخول المواشي إلى مدينة الموصل، وحددت غرامة تصل إلى مليون دينار على المخالفين، "غير أنها لم تتخذ إجراءات إزاء الكلاب السائبة التي تهاجم المواطنين وتفتك بهم كل يوم"، متسائلا إذا ما كان ضرر المواشي يتساوى بضرر الكلاب المسعورة. أما المواطن موفق نجم فقد عدد لـ"المدى" بعضا من الحوادث التي تسببت بها الكلاب السائبة في مناطق داخل مدينة الموصل وهي أحياء النبي يونس والكوير ووادي حجر والكرامة والنهروان، وجميعها مناطق شعبية.

وأضاف أن الأهالي لا يعرفون كيف يتعاملون مع الأمر، وضرب الكلاب بالحجارة لم يعد أمراً كافياً.

وانتقد نجم ظاهرة إطلاق العيارات في المناسبات وفي المقابل عدم اتخاذ إجراءات جدية لمكافحة الكلاب السابئة، موجها كلامه إلى الأجهزة الأمنية قائلا: "يطلق الجميع النار من أسلحتهم بمناسبة فوز المنتخب الوطني بكرة القدم، حتى أن أبرياء يذهبون ضحايا لتلك الفرحة، ولا نجد من يحاسب على تلك الفعلة غير المنضبطة، بينما لا أحد يفكر بإطلاق النار على كلب سائب يهدد حياة الناس".

وضع حجر الأساس لثالث مجمع سكني في واسط

□ بغداد / المدى

وضعت دائرة إسكان واسط حجر الأساس لمجمع سكني في المحافظة يضم ٦٤٠ وحدة سكنية، بكلفة بلغت نحو ٧٠ مليار دينار.

وقالت مديرة الدائرة اسراء عباس محمد في تصريح اوردته لـ"السومرية نيوز": ان وزير الاعمار والإسكان محمد الدراجي وضع حجر الأساس لمجمع سكني جديد في قضاء الصويرة، وهو ثالث مجمع سكني تنفذه الوزارة في المحافظة بعد العام ٢٠٠٣.

وبين ان المجمع يتكون من ٥٠ عمارة بنوعين، ثلاثة طوابق وأربعة طوابق، وتضم العمارات ٦٤٠ شقة سكنية، تتراوح مساحة الشقة الواحدة بين١٢٠ . ١٣٩ متر مربع، مشيرة إلى أن مساحة المجمع الإجمالية تبلغ ٦٤ دونما.

واضافت محمد ان المجمع يتوافر على مدرسة ابتدائية سعة ١٨ صفاً مساحتها ١٦٤٠ متر مربع، ومدرسة متوسطة سعة ١٢ صفاً ستشيد على مساحة ١٥٢٥ متر مربع، إضافة روضة اطفال ومركز صحي ومسجد، فضلا عن الابنية الخدمية وأسواق، مشيرة الى ان الكلفة الإجمالية للمجمع تبلغ ٦٩ مليار و٧٢٦ مليون دينار.

مطالبات بإعادة تفعيل قانون ردّ الاعتبار

في ذي قار.. الدعاوى الكيدية تلاحق من يسهمون بالكشف عن ملفّات الفساد

□ **الناصرية / حسين العامل**

برزت في السنوات الأخيرة ظاهرة الدعاوى الكيدية التي ألحقت ظلما بالعديد من ضحاياها، فضلا عن الآثار النفسية والاجتماعية المترتبة عليها، فيما يؤكد محامون وعدد من ضحايا هذه الظاهرة إن من يقف وراءها أشخاص وجهات متورطة بقضايا فساد مالي وإداري.

ويقول محام لثلاثة من المشرفين التربويين برأتهم محاكم ذي قار مؤخراً من تهمة ملفقة: "إن المشرفين كانوا قد ضبطوا عمليات فساد وتزوير وتسيب في إحدى المدارس التي كانت تحت مسؤوليتهم، واتخذوا في حينها إجراءات عقابية بحق المدرسين المقصرين، الأمر الذي دفع بأولئك المدرسين إلى رفع دعوى كيدية ضد المشرفين الثلاثة"، على حد قوله.

وأشار إلى أن تصريحات صحفية المشرفين الثلاثة عانوا لنحو شهر كامل الملاحقة القضائية والتوقيف من دون أن تتدخل الدائرة التي ينتسبون لها للدفاع عنهم، مضيفا إن الدائرة "وقفت موقف العاجز من الدفاع عنهم"، بحسب تعبيره. وعلى ما يبدو إن أمر الدعوى الكيدية لم يقتصر على دائرة دون أخرى، ويكاد يطول جميع العاملين في الدوائر الحكومية، إذ حذر المشاركون في المؤتمر الهندسي الذي عقد في ذي قار منتصف الشهر الماضي، من انعكاس الدعاوى الكيدية والملاحقات القضائية على سير عمل المشاريع الخدمية ومشاريع الإعمار.

وأكدوا خلال المؤتمر تعرض العديد من زملائهم العاملين في الدوائر الحكومية إلى أضرار مادية ومعنوية نتيجة البلاغات الكيدية.

نقيب المهندسين في ذي قار فكرت عبد الكريم، ذكر في هذا الصدد إن المهندسين في الدوائر الخدمية قدموا عدة طلبات لإعفائهم من مسؤولية إعداد الكشوفات الفنية والإشراف وتسلم المشاريع، نتيجة ما تعرض له عدد من زملائهم من ضرر معنوي ومادي من جراء البلاغات الكيدية ومعلومات المخبر السري غير الدقيقة التي تعتمدها الدوائر الرقابية في التحقيق مع المهندسين.

وأكد في حديثه لـ"المدى" حرص نقابة المهندسين على ملاحقة الفساد وهدر المال العام، إلا أن النقابة في الوقت الذي تحرص فيه على تطبيق القوانين السارية فإنها تطالب بحفظ كرامة المهندسين، وتحرص على حمايتهم من البلاغات الكيدية التي تستهدف العاملين منهم في المؤسسات الحكومية ولاسيما الخدمية.

وأكد من جانبه، وصف المعاون الفني لمحافظ ذي قار رحيم الخاقاني، عمل بعض الجهات الرقابية بـ"الفوضوية"، مؤكدا إن الدعاوى الكيدية والملاحقات القضائية المبنية على المعلومات غير الدقيقة تنعكس سلبا على تنفيذ المشاريع ووصول الخدمات للشرائح المستهدفة.

وأعرب في تصريح لـ"المدى" عن خشيته من تفاقم تأثير تلك الدعاوى على مجمل المشاريع في المحافظة، مشددا على أهمية عمل الجهات الرقابية والتحقيق في قضايا الفساد المبنية على معلومات وأدلة واضحة.

وتابع بالقول: نحن بأمس الحاجة إلى تفعيل الجهات الرقابية ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام في الرقابة على مجمل الأداء الوظيفي، لكن يتوجب أن يكون هناك تدقيق وتحقيق فني يعتمد رأي الخبراء في هذا الشأن كون معظم الجهات الرقابية تفتقر للخبرة في المجالات الفنية والهندسية"، على حد قوله.

يشار إلى أن العديد من منتسبي الدوائر الحكومية قد تعرضوا للتوقيف والاحتجاز على خلفية قضايا تبين أنها كيدية بعد أن برأت المحاكم ساحتهم في ما بعد لكن من دون أن ترد الاعتبار لهم أو تعتذر رسميا عما لحق بهم من أذى وأضرار بسمعتهم وكرامتهم الشخصية.

يذكر أن قانون رد الاعتبار ما زال معطلاً منذ أن قرر النظام المباد وقف العمل به، وهو ما ألحق ظلماً مضاعفا بحق من تثبت المحاكم براءتهم من التهم المنسوبة إليهم.

ويقول أحد الخبراء القضائيين في هذا الصدد: يتعرض الكثير من المواطنين إلى اتهامات بمختلف القضايا، وهو ما يستوجب توقيفهم مدداً معينة قد تقصر أو تطول ليتم الإفراج عنهم في ما بعد، وذلك يعرض سمعتهم واعتبارهم إلى الضرر الأدبي والمعنوي.

وألمح إلى أنه بالمقابل "نجد التشريعات الجنائية ساكتة عن ذلك ولم تحرك ساكنا لتلافي هذا النقص احتراما لآدمية الإنسان وما يفوته من ربح ويتعرض له من خسارة".